

د. عبدالله منصور حبيش*

*جامعة الحديدة - اليمن

amfh1978@gmail.com

الملخص

عليهم الفقر وزاد من ضعفهم وتفشي الأوبئة والأمراض في أوساطهم، واجتماعياً نلاحظ أن مجتمع المهمشين أنفسهم منعزلين بذاتهم عن المجتمع ككل فهم لا يشاركون المجتمع في أي أعمال اجتماعية باستثناء بعض الأعمال المحدودة، وأوضحت الدراسة أن بقاء واقع هذه الفئة كما هو عليه له تأثيرات سلبية مستقبلية على الدولة والمجتمع بشكل عام وعلى استقرار نظمته الاجتماعية وحياة الفرد بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: المهمشين، التهميش الاختياري، المجتمع.

هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفئة المهمشين (ذوي البشارة الداكنة) في اليمن وتأثير ذلك على المجتمع، وهو واقع مرير عاشته هذه الفئة لقرون لأسباب عديدة بعضها عائد على الفئة نفسها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في تحليل ذلك الواقع وتأثيراته المجتمعية إلى جانب المنهج التاريخي الذي يربط الماضي بالحاضر، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن واقعهم السياسي يكاد لا يذكر فهم مستغلون سياسياً (داخلياً وخارجياً) وعسكرياً، فيما واقعهم الاقتصادي واقع معدم منذ فترة طويلة حيث خيم

The reality of the marginalized in Yemen and its effects on society.**Dr. Abdullah Mansour Habish***

*University of Hodeidah – Yemen

amfh1978@gmail.com

Abstract

This study aimed to explore the political, economic and social conditions of the marginalized group—commonly identified as people of darker skin—in Yemen and its impact on society. For centuries, this community has endured a harsh and deeply entrenched reality, shaped by multiple factors, some of which are related to the group itself. The researcher used the descriptive approach to analyze this reality and its societal impacts, in addition to the historical approach that links the past to the present. The finding revealed that the political presence of this group is virtually nonexistent; they remain subjects of political and military exploitation both domestically and externally. Economically, they have

long suffered from extreme poverty, which has further entrenched their vulnerability and contributed to the spread of diseases and epidemics within their communities. Socially, the marginalized remain largely self-segregated, participating minimally in public and communal life, save for a few limited interactions. The study concluded that the perpetuation of this reality poses serious long-term threats to national cohesion and stability, undermining both the social fabric of the state and the well-being of the individual.

Keywords: marginalized, voluntary marginalization, society.

المقدمة:

على مر العصور التاريخية والعديد من الفئات المجتمعية في العالم تعاني من الإشكاليات والظواهر التهميشية سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، وقد ظهر ذلك جلياً في التفاوت الطبقي والتمييز العنصري والعقائدي...الخ. إذ (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017/ 3/ 21) لم يعد يخفى في أي جهة من العالم، ما يحصل من تجاوزات وانتهاكات بخصوص الفئات المهمشة بفضل التقدم التكنولوجي الكبير الذي جعل المعلومة متاحة للجميع، وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية فقد بلغ عدد الانتهاكات والتجاوزات للأقليات والفئات المهمشة في العالم ما نسبته 3.2% من سكان العالم، وفي اليمن يشكل المهمشين (ذوي البشرة الداكنة) - فئة مجتمعية يمنية يطلق عليهم مصطلح الأخدام، وهم أدنى طبقة اجتماعية يمنية، يسكنون ضمن عشوائيات على أطراف المدن في أماكن تسمى محوى - نسبة لا يستهان بها من الشعب اليمني وهي في تزايد سنوي مستمر، وتختلف الاحصاءات التي تقدر النسبة السكانية الحقيقية لهذه الشريحة من المجتمع اليمني، فقد أكدت بعض الدراسات أن عددها قد يبلغ (500) ألف نسمة، فيما ترصد تقارير الأمم المتحدة أن نسبة عددها يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة.

وفي آخر إحصاء سكاني أجري عام 2004 بلغ عدد المهمشين في البلاد هو (153,133) نسمة (المحلي وحמיד، 2019، ص 13)، ووفق تلك الأرقام المتباينة يمكن القول أن هناك هوة واسعة فالأمم المتحدة مبالغ في أرقامها بشكل كبير مقارنة بآخر إحصاء سكاني في اليمن، ويعيش المهمشون على هامش الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في اليمن وذلك الهامش قد يجعل المهمشين قضية صراع مستقبلي كامن في اليمن، إن لم تصبح أكثر القضايا تعقيداً في المجتمع خاصة وأن هذه الشريحة تعاني من تهميش مستشري من أنفسهم من خلال سلوكياتهم وطبيعتهم معيشتهم المتباينة مع سلوكيات وثقافات المجتمع اليمني أو من خلال المجتمع اليمني وممارساته المزدوجة تجاه هذه الشريحة في بعض الأمور المجتمعية مقارنة بشرائح مهمشة أخرى، لذلك سنحاول في هذه الدراسة إبراز واقع هذه الفئة من المجتمع كان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ومعرفة آثار ذلك على المجتمع، وما مستقبل الصراع مع هذه الفئة في حالة عدم الاندماج مع المجتمع اليمني.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تتمحور إشكالية الدراسة في الوقوف على الواقع الذي يعيشه فئة المهمشين في اليمن خاصة ونحن في القرن الواحد والعشرين، لذا تدور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي الآتي: ما واقع المهمشين في اليمن وآثاره على المجتمع. ويدور في إطار سؤال الدراسة الرئيسي السابق ويساعد على تفسيره، مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما الأسباب التي أدت إلى ظهور واستمرار التهميش في اليمن؟

2- ما الحلول التي يمكن أن تحد من التهميش لهذه الفئة؟

3- ما آثار واقع مجتمع المهمشين على المجتمع؟

4- ما مستقبل فئة المهمشين في اليمن؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف هي:

- رصد الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمهمشين.
- معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور واستمرار التهميش.
- رصد الحلول التي يمكن أن تحد من التهميش لهذه الفئة.
- التعرف على آثار المهمشين على الصعيد المجتمعي.
- معرفة مستقبل هذه الفئة في حالة عدم الاندماج.

أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من العديد من الاعتبارات أهمها:

- كونها تركز على واقع فئة المهمشين في اليمن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، ومدى تأثير تلك الفئة من المجتمع على المجتمع ، وهذا ما زاد من أهمية موضوع الدراسة.
- أن التنمية الشاملة لأي مجتمع من المجتمعات تتحقق بمشاركة جميع أبنائه، بغض النظر عن أية فوارق، أو اختلافات، أو إمكانيات، تجعل البعض يحظى بالامتيازات والحقوق، وتحرم الفئات المهمشة من تلك الامتيازات والحقوق.

-كون الدراسة ستتنبأ بالصراع المستقبلي في حالة عدم اندماج هذه الفئة مع المجتمع اليمني.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، وذلك لما تقتضيه طبيعة الدراسة وباعتباره أكثر ملائمة، وبما يتيح من جمع للبيانات والمعلومات حول الظاهرة المدروسة وتحليلها لفهمها بشكل شامل، إلى جانب المنهج التاريخي الذي يساعدنا في ربط الماضي بالحاضر.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم المهمشين:

يُعرف مصطلح المهمشين موضوعياً بأنهم فئة أو جماعة من الأفراد يتم استبعادهم أو إقصائهم أو حرمانهم من أية حقوق أو فرص أو موارد أو خدمات، أو أنشطة اجتماعية أو اقتصادية، أو سياسية أو ثقافية متاحة للآخرين في المجتمع بشكل متعمد أو غير متعمد مما يؤدي إلى استئثار وسيطرة وتحكم فئة أو جماعة أو فرد على الآخرين، ومن ثم يفقد المجتمع إلى المساواة والعدالة بين أفرادهِ وينتقص من حقوقهم، ويهدد إنسانيتهم وكرامتهم، مما يولد لديهم الشعور بالعجز والحرمان وغياب العدالة (سالم، 2018، ص82-132).

وهناك من أورد أن التهميش يعني "الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية" (عوض، 2012) أي من يعانون من ضعف أو عدم القدرة على الاندماج الاجتماعي الكامل، داخل مجتمعاتهم، كما يقصد به "عملية حرمان فرد أو مجموعة من الأفراد، من حق الوصول إلى المناصب الهامة، أو الحصول على الرموز الاقتصادية أو الدينية أو السياسية للقوة في أي مجتمع" (مارشال، جوردن، 2000، ص493)، ونرى أن المهمشين هم فئة من المجتمع تم إقصائها من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة متعمدة أو غير متعمدة نظراً لعدم توافق سلوكياتهم وثقافتهم مع سلوكيات وثقافات المجتمع الذي يعيشون فيه.

بناءً على ذلك نستشف أن الجماعات المهمشة هي التي لا تستطيع الوصول إلى السلع والخدمات، إذ تتلقاها الجماعات المتكاملة من المجتمع المهيمن ك(الكهرباء، الماء، الاتصالات، الغذاء...) بسبب الانقسام في النظام نظراً لعدم التمكين، إلى جانب ذلك يرتبط التهميش بمشكلة الطبقة الاجتماعية، وإن لم يكن بشكل حصري، وهو الشكل الأكثر انتشاراً للتهميش، ولكنه أيضاً الأكثر "تجنيساً"، أي أنه غير المرئي، على عكس التهميش بسبب التمييز العنصري والجنسي، وهو متعمد ويستجيب للتحيزات الثقافية، ناهيك عن تهميش الفقراء، الذي يحدث في معظم الأحيان بسبب اللامبالاة المطلقة.

ويمكن تعريف المهمشين إجرائياً بأنهم مجموعة من الأفراد تم استبعادهم من قبل مجتمعهم من المشاركة المتساوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغالباً تم ذلك بشكل منظم أو منهجي.

التهميش المجتمعي:

يُعرف التهميش المجتمعي بأنه "حالة تفكك تصيب الروابط الاجتماعية، مما يستدعي مزيداً من التركيز على التضامن وعلى الطبيعة العضوية للمجتمع؛ فالاستبعاد الاجتماعي يضع الفرد في وضع

إجحاف مقارنة بغيره من الأفراد، فيؤدي الى المساس بحقوق هذا الفرد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعوق مشاركته كعنصر فاعل في المجتمع". (تركي، 2012، ص14)

وعُرف التهميش المجتمعي بأنه "شعور الفرد بالاستثناء من الكمال والحياة الاجتماعية التامة على المستويات الفردية والشخصية المتبادلة والمجتمعية وسيطرة ضعيفة على حياته، وعلى الموارد المتوفرة له، وفقد الاهتمام الايجابي بالحياة الحاضرة والمستقبل" (Gallie, 2002, p.25).

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول

واقع المهمشين في اليمن

المهمشون هم فئة من ضمن فئات مهمشة يمنية عدة، وقد عرف المجتمع اليمني عبر تاريخه وفقاً لهذا المفهوم عدداً من الجماعات المهمشة إلا أن هذه الفئة لأسباب عديدة تعرضت ولا زالت تتعرض للتهميش، وتقع أسفل الترتيب الاجتماعي اليمني، ومصطلح "المهمشون" هو مصطلح حديث يُطلق على هذه الفئة من المجتمع اليمني إذ ظل بقية المجتمع اليمني على مدى أجيال يصف هذه الفئة بأسماء مثل "الخدم" أو "العبيد".

أولاً: الجذور التاريخية للمهمشين:

تواجد في اليمن العديد من الأقليات المهمشة على أسس دينية وطائفية وعرقية، إلا أن هذه الفئة من المجتمع اليمني هي أكثر الفئات تهميشاً، وممارسة العنصرية عليها على أساس اللون والعرق، رغم أنه لا يُعرف بداية للتواجد التاريخي لهذه الفئة إلا أنها قد عاشت منذ قرون في هذا البلد، ومع ذلك لازالت تعاني من التهميش في يمينيتها، وأحياناً في إنسانيتها. لذلك تعددت الروايات عن أصول هذه الفئة المهمشة من المجتمع اليمني، وهذا ما سنشير إليه في النقاط الآتية:

1- يوجد اعتقاد شائع بأن المهمشين هم من نسل جنود الحبشة الذين احتلوا اليمن في القرن السادس الميلادي، حيث كانوا في جيش أبرهة الأشرم، النائب المسيحي لملك مملكة أكسوم التي حكمت اليمن في القرن السادس ميلادي واكتسبت هذه النظرية أهميتها من التقاليد الإسلامية، "إذ يُذكر جيش أبرهة في القرآن الكريم في سورة الفيل، التي تصف تدمير الله للجيش قبل تمكنه من الهجوم على مكة"، (المقري، 2011، ص80)، وهناك افتراض يرى أنهم من بقايا الغزوات الحبشية لليمن ليصبحوا فيما بعد عبيداً للدولة الزيادية في مدينة زبيد (الوراق، 2019، ص5)، وهناك من يري ويجزم (الشرجبي، 1985، ص259) أنهم بقايا الأحباش الذي استقدمهم آل نجاح لدعم دولتهم التي أسست على أنقاض الدولة الزيادية في زبيد سنة 407هـ - 1106م، ونظرا لاضطهاد السكان الأصليين من آل نجاح

اندلع الصراع بين النجاشيين من جهة والصلحيين والمهديين من جهة حيث أخذ هذا الصراع منحى قائم على العرق والعنصر (عربي - حبشي)، وبعد الحرب التي استمرت خمسة عشر سنة بين النجاشيين والمهديين بقيادة على بن مهدي، فقد جعل ابن مهدي بقايا هذه الفئة خدم وأذاقهم مرارة الحياة (الشرجبي، 1985، ص265)، ومن ذلك التاريخ وهم يتجرعون تلك المرارة، بينما تذكر مصادر تاريخية أخرى (Worth, New York Times, 27/2/2008) أن أصولهم تعود إلى جذور أثيوبية هاجرت إلى اليمن في القرنين الخامس والسادس الميلاديين. ويدعم تلك الرواية نعمان الحذيفي (رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين) حيث يؤكد أن مجتمع المهمشين يعود أصولهم إلى النجاشيين الذين تواجدوا في المنطقة الغربية من اليمن منذ القرن الحادي عشر (الوراق، 2019، ص5).

2- هناك بعض المعلومات الجينية التي تشير إلى صلتهم بشعوب أفريقية وهنود جنوب آسيا، وذلك ما أشار إليه الباحث أشرف النهاري في بحثه الذي نُشر في العام 2017م، فقد أخذ الباحث عينات دم من (838) من رجال قبائل يمينين و (818) من المهمشين لفحص تعدد البدائل الوراثية لمجاميع الدم وعامل ريزوس. وأشار البحث إلى أن الأنماط الظاهرية في العينات المأخوذة من المهمشين كانت مماثلة لتلك في مناطق جنوب الهند وجنوب شرق آسيا (النهاري، 2017، ص 41). ويتوافق ذلك مع اقتراحات أولى نقاشات البحوث الغربية عن المهمشين في العام 1850م، التي تعيد صلتهم بطائفة الداليت أو "المنبوذين" الموجودة في المجتمع الهندي جنوب آسيا (أرنود و فاسبير، 1978، ص 72). ورغم ما تم التوصل إليه في دراسة النهاري وما أشارت إليه المقترحات والبحوث الغربية إلا أن ذلك سار مستبعد تماماً علمياً لأنه يتعارض مع تقاسيم بشرتهم (الصفات البيولوجية) التي تبين أنها تقترب كثيراً من الصفات البيولوجية للإنسان الزنجي (شعر أسود فاحم يميل كثيراً إلى التجعد والقصر - وأنف فسطاء غالباً وذو فتحات كبيرة - شفاه سميقة) على عكس هنود جنوب آسيا.

3- تشير روايات أخرى يمينتهم وأن جذورهم تعود للدولة الحميرية (the Equal Rights Trust Country Report. 2018)، وتلك الرواية هي المعتقد لدى كثير من فئة المهمشين، حيث يؤكدوا أنهم من أصول يمنية من منطقة زبيد - وزبيد مدينة يمنية ساحلية تتبع محافظة الحديدة وتقع إلى الجنوب منها - فيما يفترض الباحث البريطاني روبرت بيرترام سيرجانت (1916-1993) أن المهمشين قد يكونوا السكان الأصليين لجنوب شبه الجزيرة العربية (ديلوريس وولترز، 1987، ص90) وهي رواية بعيدة عن الحقيقة ولا شك أن لها مغزي آخر تسعى الدول الغربية عامة واليهود الصهاينة المتغلغلين في أوساط تلك الدول ومؤسساتها البحثية على وجه الخصوص إلى تشويه بعض الحقائق التاريخية لصالح أهدافهم الاستعمارية وهي كسر التركيبة الديمغرافية بأقليات غير مسلمة، يتم استخدامها في تحقيق أهداف سياسية مستقبلية، لأنهم لو كانوا يمينين لكانوا مسلمين ملتزمين ولكانت تقاسيم الوجه

تشبه سكان البلاد الأصلية، ويعزز ذلك رأى د. عادل الشرجبي "أن كل الدلائل والدراسات والمراجع تؤكد أنهم من أصول أفريقية" وليسوا يمنيين كما يُروج (الشرجبي، 2025/8/10).

بناءً على تلك الروايات التاريخية المتباينة، سواء تلك التي تُنسب تلك الفئة إلى أنهم من بقايا الهجرات من القرن الأفريقي، أو أنهم كانوا جزءاً من جنود الحملة الحبشية على اليمن، أم تلك الروايات التي تقول إنهم من أصول جنوب أسيوية أو من أصول يمنية تحمل اللون الداكن، فإن كل ذلك لا يلغي حقيقة أنهم موجودون في هذه الأرض منذ مئات السنين، حيث تعاقبت الأجيال منهم جيلاً بعد جيل، لكن المشكلة أنهم يتوارثون العنصرية والازدراء والانغلاق من قبل أنفسهم ومن المجتمع الذي يعاملهم على أنهم طبقة لها سلوك وثقافة وممارسة مغايرة لثقافة المجتمع، فليس الأمر مربوطاً بأنهم بقايا مهاجرين، فاليمن يمثل بأصول مختلفة بعضها يعود إلى بقايا جنود الدولة العثمانية، وبعضهم يعود إلى أصول تمتد إلى جنود الحملات الفارسية التي جاءت إلى اليمن عقب الاحتلال الحبشي، كما يوجد من اليمنيين من هم من أصول هندية أو كردية وغيرها من العرقيات، غير أن الانتقاص والعنصرية والتهميش منصب بشكل رئيس على فئة المهمشين الذين ما زالوا حتى اللحظة يتجرعون مرارة هذا التهميش في مختلف أشكال حياتهم اليومية، ويمكن القول أولاً: أن الأقليات الأخرى من المهمشين تمكنت من الاندماج المجتمعي وخدمة اليمن في مجالات عدة مكنتها من أن تحتجز لنفسها مكانة جيدة في المجتمع اليمني وثانياً: كون المجتمع اليمني قائم على النسب، والمهمشين المستهدفين كونهم حافظوا على سلوكيات وثقافات مختلفة عن سلوكيات المجتمع اليمني ولكونهم مجهولي الهوية وقعوا في طائفة ذلك التمييز.

ثانياً: الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمهمشين:

إن هذه الفئة من المجتمع هي فئة غير مستقرة جغرافياً وتسكن في أماكن عشوائية ومنعزلة على أطراف المدن في مجتمعات خاصة بهم زادت من عزلتهم، وعدم اندماجهم مع القيم السائدة في المجتمع، "لدرجة أن العلاقة بين المهمش وأي مواطن آخر لا تخرج عن كونها علاقة وظيفية يتم استخدامهم خلال فترات محددة في عمل معين، ولا تتعداها إلى أبعد من ذلك" (الشرجبي، 1985، ص 268) وواقع هذه الفئة يحتل أدنى التراتبية الاجتماعية اليمنية، حيث يعاني من ضعف في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، وعدم توافر المأكل والمشرّب والمأوى الآمن والخدمات الصحية والتعليم....، ويمكن عرض واقع تلك الفئة وفق ما يلي:

1- الواقع الاجتماعي لفئة المهمشين:

من أبرز سمات المجتمعات في العصر الحديث هو التطور المستمر خاصة مع الطفرة التكنولوجية في الاتصال والتواصل التي ساهمت في الدفع نحو دمج ثقافات المجتمع وسماته وسلوكياته، إذ لا يتولد

إلى الذهن أن هناك مجتمع لا زال منكفى على ذاته لا يؤثر ولا يتأثر في الآخرين كما هو الحال في فئة المهمشين المقصودة في الدراسة فهي لا زالت منحصرة على نفسها لم تتعايش مع المجتمع ولم تتخرب أو تكتسب أي ثقافة أو سلوك من سلوكيات المجتمع اليمني بشكل عام، ولم يساعدوا الدولة ولا غير الدولة على أن يندمجوا في المجتمع، فهم لا يمارسون الشعائر الدينية مثل المسلمين، ولا حتى يمارسونها كغير مسلمين، ولا نعرف أين يدفنون موتاهم، ولا حتى كيفية طبيعة معيشتهم وطبيعة العلاقة فيما بينهم، ولا طرق التزاوج بينهم، فهم منعزلون عن المجتمع تماماً، وهذا لا يعني أن المجتمع وثقافته ليس شريك في ذلك الانعزال فهناك ثقافة متوارثة -والتي امتلأت بفجوات يمكن القول أن بعضها يناه في الإنسانية إلى حد ما وخصوصاً في التعامل مع الطبقات الاجتماعية المهمشة- تنتشر بين كثير من الناس، وذلك بسبب تفشي الأمية وانتشار الجهل.

ففي المجتمع اليمني يعامل الإنسان في كثير من المعاملات الاجتماعية اليومية بناءً على مكانته وطبقته، وتتبوأ فئة المهمشين في اليمن ذيل القائمة، مما جعلهم عرضة لأعراف قبلية وعادات اجتماعية جائرة، وموروث تاريخي صكف عن هذه الفئة والتي جعلت حياتهم جحيم، وقد توافق ذلك مع الرؤية القائلة أن المهمشين محكومون بنظام عزل اجتماعي غير مكتوبه قواعده، لكن المجتمع ينهجه بدقة لا تحتاج إلى تقنين (المحلي وحמיד، 2019، ص14)، وإنصافاً فإن تلك الثقافات والأعراف والعادات والممارسات المتبعة من قبل المجتمع تتفاوت بشكل كبير مع الثقافات والعادات والممارسات التي تشكلها فئة المهمشين في حياتها اليومية، وذلك ينطبق مع نظرية الأنومي لـ "روبرت ميرتون" ضمن نظرية التوتر حيث يشير مفهوم الأنومي إلى الانهيار في البناء الثقافي الذي يحدث عندما تنفصل القيم والمعايير عن قدرات الأفراد على التوافق معها، نتيجة القيود والضغط التي يفرضها البناء الاجتماعي على البناء الثقافي (علوان، 2024، ص39). هذا التوتر بين الهدف والوسيلة يدفع البعض لانتهاج سلوك منحرف ولذلك يقوم المجتمع بوصم أي سلوك مخالف لما هو متفق عليه ثقافياً داخل المجتمع بأنه منحرف وينظر لهؤلاء المنحرفين نظرة سلبية ويقوم إقصائهم بمختلف الطرق المباشرة وغير المباشرة عن الموارد والوسائل والخدمات المتاحة لغيرهم في المجتمع.

بناءً على ذلك يُمكن وصف العلاقة التي تربط فئة المهمشين بالمجتمع بأنها علاقة تهميش وانعزال متبادل، فلا المجتمع قبل الاندماج مع هذه الفئة، ولا الفئة المهمشة رضت بالاندماج مع المجتمع، فوفق ما جاء في بحث واقع المهمشين في حضرموت نشر على موقع مؤسسة رنين، تبين أن 53% من المهمشين المستهدفين غير متحمسين للاندماج في المجتمع، وأن 93% من المستهدفين لا يشاركون في أي نشاط مجتمعي، وأن نسبة 86% ترفض الالتحاق بالعملية التعليمية لاعتقادهم أن العملية التعليمية غير مجدية لهم كونها لا تتناسب مع حياتهم ومعيشتهم اليومية (بن قفله ورويشد، 2020، ص6)، من خلال تلك

النسب يتضح أن غالبية واسعة من فئة المهمشين المستهدفين لا ترغب في الاندماج المجتمعي لأسباب عدة سنذكرها في السياق المخصص لها.

في نفس السياق نجد أن المجتمع اليمني يري أنه من الصعب التعايش مع هذه الفئة لأسباب عدة لا تتوافق مع الحد الأدنى من الإطار العام الثقافي والسلوكي والديني للمجتمع فالمجتمع اليمني مجتمع مسلم محافظ على عكس تلك الفئة، وهو ما أثبت في البحث السابق الذي نشر على موقع مؤسسة رنين حيث وجد أن ما نسبته 76% من المجتمع الحضرمي لا يتقبل التعايش مع هذه الفئة (بن قفله ورويشد، 2020، ص6)، وهي نسبة عالية لم تأتي من فراغ وإنما جاءت للعديد من الحجج سواء كانت مرتبطة بالدين أو الثقافة أو العادات والتقاليد، وتلك النسب لا شك أنه يمكن تعميمها على المجتمع اليمني ككل، كونها ثقافة مجتمعية واحدة.

وفق ذلك نلاحظ أن مجتمع المهمشين أنفسهم منعزلين بذاتهم عن المجتمع فهم لا يشاركون المجتمع في أي أعمال اجتماعية باستثناء بعض الأعمال المحدودة التي لا تشكل نسبة يمكن ذكرها، كتنظيف بعض المساجد وفي الغالب بمقابل مادي، ولا شك أن هناك أسباب كثيرة سنذكرها لاحقاً أدت لعدم انخراطهم في المجتمع أبرزها كما أسلفنا هي اختلاف أنماط معيشتهم من مأكل ومسكن وملبس وغيرها الكثير، وتمايز سلوكياتهم وثقافتهم عن سلوكيات وثقافات المجتمع اليمني، لهذا فإن عدم اندماج مجتمع المهمشين وانخراطه بالمجتمع اليمني هي مشكلة مرتبطة بهم بدرجة أولى، ما يؤكد ذلك أن كثير من الفئات الاجتماعية في اليمن أصولهم غير يمنية (هندية أو تركية أو فارسية مثلاً) اندمجوا مع المجتمع لأنهم أرادوا الاندماج وأصبح لهذه الفئات تأثير كبير في أوساط المجتمع اليمني.

إن الدولة في اليمن وأغلب أجهزتها التشريعية ووثائقها تعتبر كل فئات المجتمع تتطوي تحت تلك التشريعات وإنه لا يوجد مجموعات عرقية في اليمن، وإن المجتمع اليمني متجانس في تركيبته، ولا يوجد أي نوع من العنصرية بين فئاته، وطالما تؤكد الحكومة ذلك خاصة عندما تتلقى الاتهامات من وكالات ومنظمات الأمم المتحدة في أنها تُعامل هذه الفئة من شعبها على أنها عرق مختلف، وعلى أن المنتمين إليها أقل قدرًا من غيرهم من أبناء هذا الشعب، ويؤكد تقرير الأمم المتحدة "أن هذه المعاملة المتناقضة والعنصرية ليست مبنية على تصرفات فردية، بل إنها عنصرية مؤسسية مفروضة بفعل واقع اجتماعي مسنود إلى خلفية تاريخية، كما أنها تنعكس نتيجة ممارسة مجتمعية على مستوى المؤسسات الأهلية، والشعبية، والرسمية" (UN, 14/7/2010).

وجاء في تقارير الحكومة اليمنية المقدمة للجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة، على أن مبدأ المواطنة المتساوية الذي هو الأساس الذي تستند عليه المنظومة التشريعية اليمنية كفيل بتغيير أوضاع هذه الفئة مع مرور الزمن، مؤكدة أنهم مواطنون يتمتعون بنفس الحقوق وملزمون

بنفس الواجبات التي يتمتع ويلزم بها المواطنون الآخرون، كما تنص على ذلك المواد (41 - 42) من دستور الجمهورية اليمنية، فقد أكدت الحكومة في تقاريرها أن أوضاع بعض أفراد الفئات المهمشة قد تحسن تحسناً نسبياً، إلا أن البعض منها لا تزال تعيش في ظروف معيشية سيئة، ولا شك أن المستقبل سوف يشهد تغييراً مماثلاً بالنسبة لأوضاع فئة المهمشين، وذلك من خلال الخطط التي وضعتها والاستراتيجيات والمتمثلة في إقامة مشروعات خاصة بحماية الفئات المهمشة لتقديم الخدمات التعليمية والتدريبية والرعاية للأسر الفقيرة عموماً والفئات المهمشة بشكل خاص، وكذا إنشاء عدد من الوحدات السكنية التي شيدتها لهذه الفئة (الأمم المتحدة، 2005، ص52) وهو ما سوف يتم التطرق لها في جزء لاحق.

وقبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية 2011م، وتوسع الصراع بين القوى السياسية، والحرب والعدوان على اليمن 2015م، كان للمهمشين مستويات متفاوتة من الاندماج في المجتمع اليمني في أجزاء مختلفة من البلاد؛ فعلى سبيل المثال، تقلبهم المجتمع أكثر في عدن والحديدة حيث واجهوا عنصرية أقل صراحة (مارتا كولبورن، 2021، ص36) نظراً للتحضر والتمدن في تلك المدينتين، إلا أن الصراع والأزمة الإنسانية زاد من العزلة في بعض الحالات، حيث كان المهمشون من بين أوائل المرحلين ضمن الصراع، مع إقران النزوح بالتمييز، وتم تهجر مجموعات كبيرة من المهمشين بسبب الصراع في عدن، وتعز، والحديدة، وقد عانوا في الوصول إلى مخيمات النازحين داخلياً أو إلى الملاجئ في المؤسسات العامة مثل المدارس، وذلك بسبب تمييز النزوح قبلياً (UN OCHA, December 2018).

هنا نؤكد إن من أشد مخاطر التهميش ليس فقدان قوة العمل المزاحة اجتماعياً، وإنما ما يمكن أن يشكله التهميش من تحول المهمشين إلى قطاعات تمتن ردود فعل سلبية ضمن عالم خفي قد يعرض أمن المجتمع للمخاطر، وقد ساهمت الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الصراع في زيادة ملحوظة في معدلات الانتحار وحوادث الجرائم والتمتر وتعاطي المخدرات والاتجار بها وبغيرها من السلع المهربة في أوساط المهمشين، وهو ما سيكون له أثر مدمر على المجتمع والدولة.

2- الواقع الاقتصادي لفئة المهمشين:

إن استمرار الصراع والحروب المتكررة في اليمن منذ ما قبل اندلاع العدوان الخارجي 2015م، وحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة كان له أثر في تعزيز التدهور الاقتصادي والانقسامات الداخلية، والدفع نحو التدهور المستمر في الوضع الإنساني والاجتماعي في اليمن بشكل عام ليشكل واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية، فوفق النظرة العامة الإنسانية في اليمن الصادرة عن الأوتشا فقد بلغ من هم بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدات الإنسانية (23.4 مليون) شخص حوالي ما نسبته (73.4٪ من السكان) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2023، ص23)، وذلك ما انعكس على واقع فئة المهمشين

الذين هم في الأساس في أدنى السلم الاجتماعي ويعانون من وضع اقتصادي ومعيشي هش جداً، وهم الأكثر احتياجاً لتلك المساعدات، التي تحولت عقب الصراع السياسي والحرب لفئات أخرى في المجتمع أصبحت غير قادرة على تلبية احتياجاتها ومعتمدة بشكل كبير على ما يأتي من المساعدات الخارجية، وذلك على حساب تلك الفئة الأكثر تهميشاً.

لقد ضاعف استمرار الصراع في اليمن من معاناة فئة المهمشين التي يرتبط الفقر فيها بصورة وثيقة من خلال التمييز البنوي الذي تتعرض له تلك الفئة، والمتمثلة في التحديات التعليمية التي تحدّ من إمكانيات كسب لقمة العيش، وضعف خدمات الرعاية الصحية الذي يُسهم في زيادة المديونية وسوء الحالة الصحية، وهو ما يؤثر في القدرة على العمل، وحرمان مجتمعات المهمشين من المساعدات الإنسانية رغم كونها الأكثر تأثراً في موجة التشريد والانتهاكات والصدمات النفسية.

إن واقع هذه الفئة الاقتصادي واقع مرير فهم يعيشون في أطراف المدن أو في أماكن بعيدة لا يتوفر فيها أبسط مقومات المعيشة، فمساكنهم من الصفيح والكراتين وبقايا الخشب والمواد المعاد تدويرها التي تُقيهم من الأمطار والشمس والهواء، وذلك ساهم في عزلتهم، وعادةً ما تكون هذه الأحياء السكنية العشوائية التي اتخذتها هذه الفئة مأوى لها مزدحمة ومكتظة وتفقر غالباً إلى المياه النظيفة أو مرافق الصرف الصحي.

إن الظروف المتدنية للمعيشة في هذه الأحياء الفقيرة تجعل سكانها أكثر عرضة للأمراض المعدية والأوبئة، وفي الغالب أحيائها التي يطلق عليها (المحوى) تعاني من نقص الخدمات العامة وقد تم الإشارة إليه سابقاً، وفي الريف يمتن عدد قليل جداً من المهمشون الفلاحة عند الأسر التي تملك أراضي زراعية رغم أنهم لا يتقنون تلك الحرفة ولا يرغبون القيام بها، وبعضهم يمتن الحلاقة والغناء وقرع الطبول وكما هو ملاحظ من هذه المهن الأجور فيها تكون متدنية جداً وهذا يوضح لنا مكانتهم الاقتصادية وأنهم في الحضيض، وغارقون في الفقر المدقع (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2021/12/29).

ولا يعني هذا غيابهم الكلي عن بقية الأعمال في المجتمع، بل يوجد منهم من يمارس غير هذه المهن، لكن غالباً ما يعزف المهمشين عن البحث عن أعمال أخرى لما يتوقعونه من الرفض العنصري لهم، أو المعاملة التي ستكون من نصيبهم بخلاف غيرهم من العاملين معهم.

لقد نظرت الدولة لهذه الفئة من منظور اجتماعي اقتصادي، حيث اعتبرت واحدة من الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً (بمعايير الفقر البشري)، وصنفتها بأنها واحدة من الفئات الأقل حظاً (وزارة التخطيط والتنمية، 2003-2005، ص129)، إلا أنها لم تقم بوضع إطار تشريعي يميز بين المواطنين

اليمنيين، بحجة أن المنظومة التشريعية اليمنية كفيل بتغيير أوضاع هذه الفئة مع مرور الزمن، وأن هناك مشروعات وبرامج تقوم بتنفيذها المنظمات الحكومية وغير الحكومية لبناء قدرات المهمشين وتمكينهم، ففي أمانة العاصمة تم إنشاء عدد (1300) وحدة سكنية من الإسكان الشعبي في منطقة "سعوان" بأمانة العاصمة جهزت بكافة خدمات البنية التحتية، وتم نقل غالبية الفئات من سكان الصفيح "الفئات المهمشة" في العاصمة صنعاء لتلك الوحدات السكنية (الأمم المتحدة، 2006/11/6، ص53)، وتم إنشاء (96) وحدة سكنية في مدينة تعز من قبل منظمة فرنسية، ووحدة سكنية ثالثة في البعرة وسط مدينة تعز احتوت (244) وحدة سكنية بتمويل من البنك الدولي. لكن الأقسى من ذلك كله أن أغلب تلك الأسر التي حظيت بوحدات سكنية لم تحافظ عليها بل قامت ببيعها لتعود من جديد لمسكن الصفيح مرة أخرى (الصراري، السفير الغربي، 2019/10/3).

بناءً على ذلك يمكن القول أن الخلل في مجتمع المهمشين أنفسهم فليس لديهم استعداد للسكن في منازل تشابه منازل اليمنيين المشابهين لهم اقتصادياً والسبب أنهم غير مقتنعين أو مستعدين للاستقرار، رغم ذلك ساهم ذلك الواقع الاقتصادي المزرى والفقر المدقع الذي يعيشه المهمشين منذ فترة طويلة في الزيادة من ضعفهم وتفشي الأوبئة والأمراض في أوساطهم، خاصة بعد الصراع والحرب في اليمن، فقبل الصراع كان المهمشين يعملون في العديد من الأعمال التي تساعدهم على العيش والبقاء كعمال نظافة يتبع صندوق النظافة والطرق، والعمل في أعمال أخرى متدنية كإصلاح الأحذية وجمع الصناديق والزجاجات الفارغة وغسل السيارات والتسول وغيرها من الأعمال المتدنية (unicef, 21/1/ 2021)، وكشفت دراسة مسحية لمجتمع المهمشين في اليمن أعدتها اليونيسيف، شملت (9.200) أسرة، (51.406 نسمة) عن ارتفاع مستويات الفقر، مع انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس، كما كشفت تلك الدراسة عن أن الظروف المعيشية للأسرة سيئة للغاية، وأنها تعاني من ضعف الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية (unicef, 1/ 2015)، واليوم أصبحت فئات عدة من المجتمع اليمني تعمل في نفس الوظائف ذات الأجور المتدنية، والتي كانت تقوم بها فئة المهمشين مما ضيق الخناق على تلك الفئة وزادت من فقرها وتدهورها الاقتصادي (unicef, 21/1/ 2021).

إن اندلاع الحرب والعدوان على اليمن 2015م ساهم في زيادة الانهيار الاقتصادي في اليمن وتفشي الفقر والتشرد وانعدام الأمن الغذائي ضمن مجتمعات المهمشين، وهو ما دفع بالوكالات الإنسانية نحو التوجه لعرض صور المهمشين في حملات جمع التبرعات والدعاية التي توثق الأزمة اليمنية، ورغم أنها خصصت جُل تلك المساعدات لهذه الفئة (الوراق، 2019، ص8)، -رغم أن معظم اليمنيين خلال الحرب عانوا أكثر من المهمشين أنفسهم، لأن المنظمات الإغاثية كلها (بضغط غربي) ركزوا على المهمشين والنازحين وأهملوا ملايين من اليمنيين - إلا أن تلك المساعدات التي وصلت لمجتمع المهمشين هي أقل

اتساقاً بكثير من الفئات المجتمعية الأخرى، ففي بعض المناطق تم إقصاء المهمشين من قوائم المساعدات (السماعي، 2021/3/18). وبحسب سلسلة من عمليات تقييم مواطن الضعف والاحتياجات التي أجرتها منظمة اليونيسيف عام 2020م، بلغت نسبة الأطفال المهمشين العاملين الذين لم يبلغوا سن 15 عاماً، 62 % في أمانة العاصمة، و 49 % في محافظة صنعاء، و 10 % في محافظة عدن (منظمة اليونيسيف، 2020/5)، مقارنة بـ 17 % من عموم أطفال اليمن عام 2012م كأداة للمقارنة على المستوى الوطني (منظمة اليونيسيف، 2014/10).

أدى الانهيار الاقتصادي واسع النطاق وخسارة مصادر العيش الناجمين عن النزاع والعدوان إلى إجبار تلك الفئة من المجتمع للانخراط في جبهات القتال من أجل اشباع بطون عوائلهم وأبنائهم من خطر الجوع، كما أن كثيراً من المهمشين لجأوا إلى المناطق الأكثر أمناً، وتركوا المناطق التي نسبة الخطورة عليهم فيها عالية، خصوصاً وأن البيوت التي يقطنونها في مواطنهم الأصلية بيوت مهترئة مكونة في الغالب من إطارات السيارات والحجارة والطين كما أشرنا سابقاً، فاتجهوا للمخيمات المخصصة للجوء التي اكتظت باللاجئين من مختلف محافظات اليمن التي تعاني معاناة مباشرة من ويلات الحرب، وخطورة المعارك.

وفق ذلك يتولد شعور من المهمشين بأن أطراف الصراع تستغلهم بسبب ضعفهم الناتج عن حالة الفقر التي يعيشون فيه والامية المنتشرة في صفوفهم والخيارات المحدودة أمامهم لكسب الدخل، ويظهر جلياً هذا الاستغلال في نظرة المجتمع الدونية لهم، وسعيه إلى الاستفادة منهم في الحرب ليس إلا، وتبرر هذه الفئة باختيارها للقتال على اعتبار أنه أفضل من الوظائف "الأدنى منزلة" المتاحة عادة للمهمشين، ويعتبر بعض شباب المهمشين التجنيد العسكري وسيلة للاندماج في مجتمع أوسع، على النقيض من الحظر التقليدي المفروض على المهمشين بحمل السلاح واعتبارهم الفئة "الضعيفة" من المجتمع اليمني؛ لذا أدى التجنيد العسكري وتزايد انتشار السلاح بسبب الصراع في اليمن إلى زيادة في أعداد المهمشين الحاملين للسلاح، ما أدى إلى مزيد من أعمال العنف والصراعات الشخصية، بما في ذلك القتل، داخل مجتمعهم، الأمر الذي يهدد الاستقرار في مجتمع المهمشين ويزرع بذور الشك فيما بينهم (منظمة اليونيسيف، 2014/10).

3- الواقع السياسي لفئة المهمشين:

إن الواقع السياسي لهذه الفئة من المجتمع اليمني يكاد لا يذكر منذ انهيار الدولة الناجحية، ومن بعدها الدولية الصليحية ودولة المهديين، وما تلاها من دويلات، وكذا عقب ثورات الاستقلال التي شهدتها الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية وشطر اليمن الجنوبي قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية 1990م منها، حدث أول إجراء سياسي للتصدي للإقصاء التاريخي الذي يواجهه هذه الفئة من المهمشين

في الشطر الجنوبي قبل إعادة تحقيق الوحدة، حيث أصدر الرئيس "سالم ربيع علي" مرسوماً يجرم استخدام مصطلح أخدام، وحاول فرض سياسة اجتماعية متكافئة تهدف إلى القضاء على التسلسلات الهرمية الاجتماعية والقبلية (الوراق، 2024/4/14)، ورافق هذا الحظر مجموعة من البرامج الاجتماعية أثناء فترة رئاسته التي سعى خلالها إلى تحقيق المساواة بين الفئات الاجتماعية وبناء قاعدة سياسية له وللحزب الاشتراكي اليمني (الحاكم) في ذلك الحين، إلا أن تلك الإجراءات لم تستمر وانتهت مع مرور الزمن.

وفي الشطر الشمالي من اليمن وعقب ثورة 26 سبتمبر 1962م، ونشوء الجمهورية العربية اليمنية، ظلت فئة المهمشين على وضعها رغم ظهور شخصيات سياسية ورجال أعمال بارزين من طبقات أو فئات اجتماعية هي في التراتبية السفلي في المجتمع (المزاينة مثلاً)، ومع حكم الرئيس "إبراهيم الحمدي" في أواسط السبعينيات 1974 - 1977م، تم البدء بإرسال المهمشين إلى صنعاء ومدن أخرى للعمل في قطاعي النظافة والصرف الصحي تحت رعاية وزارة البلدية وظلوا كذلك حتى بعد قيام الوحدة اليمنية 1990م، حيث تم استثنائهم من وظائف القطاع العام، وظلوا في إدارات النفايات كعمال لنظافة الشوارع بأجور متدنية، وفي الأعمال الخاصة يقومون بالأعمال ذات الأجور المتدنية وغير المقبولة مجتمعياً نظراً لتولد صورة نمطية سلبية لدى المجتمع عن من يمارسون هذه المهن، مثل تلميع الأحذية وغسيل السيارات وجمع المواد البلاستيكية والخردة والحماله، (الوراق، 2019، ص6).

ومع إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م تباينت المشاركة السياسية للمهمشين في مختلف المواقع والدورات الانتخابية خاصة بعد اعتناق التعددية السياسية والحزبية كنهج وممارسة، فقد خاض عدداً قليلاً من المرشحين المهمشين الانتخابات السياسية لا سيما منها الانتخابات المحلية (مارتا كولبورن، 2021، ص42)، وغالباً ما ارتبطت المشاركة السياسية للمهمشين بالدورات الانتخابية برلمانية كانت أو محلية أو رئاسية في الإقدام على التسجيل في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية دون الترشح، إلا في حالة نادرة رشح الحزب الحاكم وحزب الإصلاح نعمان الحذيفي رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين لإدارة المجالس المحلية كما رشح حزب المؤتمر الشعبي العام سعد الجمال، نائب رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين، في الدائرة الانتخابية رقم 18 بأمانة العاصمة (مارتا كولبورن، 2021، ص42). وغالباً ما كان يتم استغلال أصوات المهمشين من قبل الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الكبيرة في مقابل مبالغ صغيرة من المال أو سلع أساسية كأكياس الأرز والقمح وهذا يقود إلى القول أن المهمش ليس له حرية ومنطلق معينان ومبادئ شخصية يلتزم بها، بل يردد ما يقوله السلطان (بوتشيش، 2014، ص28)، ونستشف من ذلك أنه طالما كانت اللامبالاة بالسياسة الوطنية والاستخفاف بها أمراً شائعاً بين المهمشين، الذين قلّما استفادوا من النظام، إذ

تعرضوا للاضطهاد والتهميش والاستغلال من قبل النخب السياسية من بعد الوحدة اليمنية حتى وقتنا الحاضر.

ومع اندلاع الاحتجاجات الشعبية 2011م انخرط كثير من أفراد مجتمع المهمشين في تلك الاحتجاجات سعيًا وراء التغيير السياسي، ورغم ظهورهم الشعبي المتزايد إلا أنهم واجهوا العنصرية والتمييز داخل ساحة التغيير (TomFinn, 7/3/2012)، ولم يشارك في مؤتمر الحوار الوطني إلا فرد من مجتمع المهمشين، وهو نعمان الحذيفي، رئيس الاتحاد الوطني للمهمشين، ورغم ذلك التمثيل المحدود تناولت عددًا من توصيات مؤتمر الحوار الوطني البالغ عددها (1800) وضع المهمشين، وبعد مؤتمر الحوار الوطني أدرجت لجنة صياغة الدستور مادة واحدة في مسودة الدستور الجديد بشأن وضع المهمشين المادة (62) التي تعهدت بتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (مسودة الدستور اليمني، 2015، ص62)، ولتعزيز اندماجهم في المجتمع، ويعزو الحذيفي فشل تضمين المهمشين ضمن مخرجات المؤتمر النهائية، وخاصة غياب الكوتا، إلى "معارضة من قبل جميع القوى الوطنية" ضد الحقوق القانونية المتفق عليها داخل المؤتمر (الوراق، 2019، ص6).

لقد أدى انسداد الأفق السياسي بين المكونات السياسية اليمنية إلى توسع النزاع بينهم والتحول إلى مواجهات مسلحة، أعقبها عدوان إقليمي على اليمن في العام 2015م نتج عنه عدم استقرار سياسي أثر تأثيرًا بالغًا على حياة كل مكونات الشعب الاجتماعية، والتي من ضمنها فئة المهمشين، حيث سعت الأطراف المتحاربة على كل الجبهات إلى استقطاب الشباب المهمشين في مجتمعاتهم الفقيرة واستدراجهم للقتال على الخطوط الأمامية ووعدتهم بالحصول على رواتب شهرية مستقلة وضعهم الهش من خلال حملة واسعة من التجنيد في أوساطهم بمبالغ مالية تغريهم بها، وكثيرًا ما يرضخون لضيق ذات اليد، وقد استُخدم التهريب ضدهم كما يتم تناقل ذلك في بعض أوساط المهمشين (رزق، 2020/10/8)، ولا تُفرّق تلك الأطراف المتصارعة وقت تجنيدها لهؤلاء بين البالغين والقصر، فهي تستقطب الكل، والجميع عندها مرحب بهم، مما زاد من معاناة أهالي المجندين من فئة المهمشين، وزاد من الضغوط عليهم، ولتحفيزهم وكسب ولائهم تم إطلاق وصف أحفاد بلال لهذه الشريحة من قبل "أنصار الله" الحوثيين، كما سبق السلفيون اليمنيون أنصار الله في ربط المهمشين بشخصية "بلال" عبر حروبهم في تعز عام 2015م (مارتا كولبورن، 2021، ص84).

في نفس السياق حاولت القوى الغربية الضغط على الدولة اليمنية منذ اعتناق التعددية السياسية والحزبية نهجًا وممارسة عقب الوحدة اليمنية بشأن هذه الفئة، وضرورة إتاحة الفرصة لها للانخراط في العملية السياسية كمرشحين وليس ناخبين فقط من خلال نظام الكوتا، كما سعت وعبر منظمات دولية حقوقية منها المعهد الديمقراطي الأمريكي بصنعاء وغيرها من مراكز البحوث الممولة من دول

غربية لرصد مبالغ مالية لدعم البحوث المتعلقة بهذه الفئة. ولا زالت الحكومات الغربية تدعم هذه الفئة ليس من أجل موضوع التهميش وإنما من أجل كسر التركيبة الديمغرافية للمجتمع اليمني كما أسلفنا في موضع سابق، ويؤكد ذلك أنهم خلال الحرب الأخيرة تم توجيه معظم المساعدات لهم لدرجة أن نسبة المواليد عندهم ارتفعت بشكل كبير حسب إحصائيات الأمم المتحدة (المحفلي وحמיד، 2019، ص 13) التي تعتبر محل شك بسبب الانحياز المفرط لصالح قوى دولية معينة.

بناءً على ذلك ورغم عدم وجود إطار تشريعي وقانوني يميز بين المواطنين ووفق ما تم سرده في الواقع السياسي، يتضح أن الحقوق لهذه الشريحة لا زالت منقصة التمييز، والتّمييز العرقي لا زال قائم ولو بشكل أقل مقارنة بما قبل الوحدة حيث أنهم يواجهون تعصباً ممنهجاً في النظام القضائي وداخل الحكومة المحلية والسلطات القبلية، والمشاركة السياسية تكاد تكون معدومة، رغم أن هناك فرص موجودة لاندماج هذه الفئة بالمجتمع كما تم الإشارة إليها في ثانيا دراسة الواقع، إلا أن التهميش هنا اتخذ طابعاً ذاتياً يتعلق باختيار المهمشين العزلة عن المجتمع.

ثالثاً: الأسباب التي أدت للتهميش:

هناك من يشير إلى أن أسباب التهميش لها ارتباط بقضية الحداثة أو غيابها ونرى أنهم بتلك الإشارة قد تجاهلوا التركيبة البنائية للمجتمعات القبلية العربية وغير العربية، وبناء على ذلك أصبح مدركاً أن التهميش كموقف، وسلوك، ووجود يقف ضد أو بمعزل عن الأحوال المعاصرة "المؤسسات المعاصرة، والعقلانية، والدولة العصرية، والاقتصاد، والسلوك، والتفكير العصري" (عائب وراي، 2012، ص 23-30)، وواقع الأمر أن هذه الفئة في اليمن ليسوا هامشين، وإنما هم مهمشون اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، من نظام اجتماعي مغلق، رغم ذلك فإن هذه الفئة من المجتمع كان لها باع كبير في توجيه السلوكيات والممارسات التي اتبعها المجتمع نحوهم نظراً للسلوكيات والممارسات التي تنتهجها هذه الفئة والتي جعلت منها نهج حياة في حياتهم اليومية وهي ما تتنافى مع سلوكيات وممارسات المجتمع اليمني، لذا سنحاول في هذه الجزئية سرد أسباب التهميش سواء كانت من المهمشين أنفسهم أو المجتمع وذلك على النحو التالي:

1- أسباب تتعلق بالمهمشين:

لا شك أن فئة المهمشين (ذوى البشارة الداكنة) هي مسئولة عن استمرارية هذا التصور النمطي السائد عنهم في أوساط المجتمع، فهم يبدون متميزين في جوانب معينة، وهذا يساعد على تأويل هذا التمايز، كما أن إخفاء بعض الممارسات والسلوكيات عن المجتمع ككل يثير حولهم تساؤلات عديدة في الجانب الديني أو الاجتماعي أو الثقافي... الخ، لذا يمكن عرض أهم الأسباب التي أدت إلى المغالاة في تكريس تهميش هذه الفئة وحقيقة كل ما ينسب إليها من صفات وسمات:

أ. على المستوى الشخصي: يعتمد المهمش أن يظهر بالصورة التي انطبعت عنه في المجتمع ككل في مظهره وسلوكه وتصرفاته، فغالباً ما تسيّد الكلمات البذيئة والفاحشة في أحاديثهم وتلميحاتهم (الشرجبي، 1985، ص269).

ب. النظافة: إن عزل هذه الفئة من قبل شرائح المجتمع أنما يرتبط بعامل النظافة الشخصية ونظافة مساكنهم حيث يعتبر عامل أساسي في عدم مخالطة المجتمع لهم، وهذه الفئة لا يعطون قضية النظافة أي اهتمام يذكر، وحكاية أن عزلهم بسبب لون بشرتهم ليس لها مكان في أوساط المجتمع اليمني فهناك الكثير من اليمنيين بشرتهم داكنة وهم منخرطين في أوساط المجتمع.

ج. في إطار علاقتهم بالآخرين في المجتمع الكبير: يبدو أن العلاقة في جوهرها علاقات تحاشي منهم، فهم لا يتعاملون مع غيرهم إلا حين يكون ذلك ضرورياً، وهو ما عزز النظرة المجتمعية السلبية نحوهم.

د. مشاركتهم أفراحهم وأحزانهم: مما تجدر الإشارة إليه أن أفراد هذه الفئة لا يرحبون كثيراً أن يشاركهم غيرهم أفراحهم وأحزانهم لأن ذلك يفقدهم تحركاتهم وتلقائيتهم وممارساتهم غير المعلوم عنها في أوساط المجتمع والمعتادين على ممارستها خفيه مما يضطرون لأن يسلكون سلوكاً متحفظاً.

هـ. الدين: إن ما يزيد من عزلتهم الاجتماعية ونفور المجتمع منهم هو قصور الوعي الديني وأنهم لا يُغيرون مسألة الدين أي اهتمام فهم لا يؤمنون المساجد أو يؤدون الصلوات فقط يعترفون بأنهم مسلمون، وتأتي ممارسة طقوسهم الدينية كنوع من تقليد ثقافة المجتمع الكبير، بمعنى أنهم يتجاهلون ممارسة الشعائر الدينية بقصد أو بدون قصد.

و. عدم الاهتمام بالتعليم: يندرج جُل مجتمع المهمشين تحت طائلة الجهل والأمية وعدم الاقبال على التعليم (وكالة سبأ، 2020/7/11)، حيث يرفض أغلب المهمشين إلحاق أبنائهم بالتعليم لاعتقادهم أن التعليم غير مجدي لهم وأن لن يكون له انعكاسات ايجابية على حياتهم اليومية وأن الأسرة بحاجة لعمالة الأطفال. فهم يدفعون الأطفال والنساء للتسول وبقاء الرجال في المساكن (أكواخ الصفيح غالباً).

ز. الركود الاقتصادي: لا يشارك أفراد هذه الفئة المجتمع أي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي وانما يعيشون الحياة اليومية في استهلاك كل ما يملك في ذات اليوم وانعدام ثقافة الادخار للمال أو السلع، وهو ما يؤدي لاتساع الفجوة بين المهمشين والمجتمع ككل، ويعزى ذلك في كثير من الأحيان إلى تآكل المضمون الاجتماعي لسياسات التنمية وضعف السياسات العامة عن إشباع احتياجات الفقراء.

2- أسباب تتعلق بالمجتمع:

شكّل نظام التقسيم الطبقي للمجتمع في اليمن أساساً للتمييز والوصم الذي يعاني منه المهمشين في اليمن، حيث يلعب فيه النسب والمهنة التي يزاولها المرء دوراً حاسماً في تحديد مركزه الاجتماعي (الشرجي، 1985، ص61) فكثير من الجماعات المهمشة هي ترغب في بقاء وضعها الاجتماعي على ما هو عليه كونها تحقق كل ما تحتاجه الفئة في حياتها اليومية دون عناء ومشقة، ولا يعنى ذلك أن المجتمع لم يساهم في تهميش بعض الفئات والشرائح المجتمعية بل مارس ذلك ولأسباب مختلفة، من هنا يمكن عرض الأسباب التي دفعت المجتمع نحو تهميش هذه الفئة:

أ. الإطار الثقافي: نظراً لعدم تقارب ثقافة المهمشين مع ثقافة المجتمع نجد غالبية المجتمع اليمني يرفض التعايش مع هذه الفئات بسبب العادات والتقاليد الخاصة بهم (المحلي، وحيد، 2019، ص15)، والتي لا تتوافق مع الحد الأدنى للإطار العام الثقافي والمجتمعي سواء من حيث سلوكياتهم الشخصية والأخلاقية، أو من حيث نمط معيشتهم في الملبس والمأكل والمشرب، وهذا ما خلق حالة من عدم القبول لهذه الفئة في الإطار الثقافي للمجتمع اليمني الأكبر، ووصول الحال إلى وضع محظورات ثقافية قوية تمنع زواج أفراد فئة المهمشين من أفراد الفئات الاجتماعية الأخرى، والحد من تملك العقارات.

ب. العزل الاقتصادي: في الغالب نجد أن المجتمع الكبير يرفض مشاركة هذه الفئة في النشاط الاقتصادي، يرجع سبب ذلك إلى الرفض للصورة النمطية لهذه الفئة عند المجتمع بأنهم غير موثوق فيهم وأنه لا يعتمد عليهم (بن قفلة وورويش، 2021، ص7) لأسباب تتعلق بالوازع الديني وأخرى تتعلق بالسلوكيات والممارسات التي لا تتماشى مع سلوكيات وممارسات المجتمع الأكبر.

ج. التعليم: يواجه المهمشين تحديات في العملية التعليمية بسبب ثقافتهم الفرعية الانعزالية البعيدة عن الثقافة العامة للمجتمع ليترتب على ضوء ذلك نظرة دونية لهذا الفئة من المجتمع فقد يواجه الطفل المهمش تمييزاً واضحاً من المعلمين مقارنة بغيرهم من التلاميذ، وقد يواجه كذلك تنمراً ومضايقات من قبل جملة من المعلمين والإداريين والتلاميذ في المجتمع، نظراً لصعوبات إضافية تتعلق بالنظافة الشخصية الناتجة عن قلة تأمين المياه لهم في مساكنهم (الوراق، 2019، ص6). وكما تم ذكره في جزئية سابقة أن ما نسبته 86% من الفئة المستهدفة من المهمشين يرفضون إلحاق أبنائهم بالتعليم لاعتقادهم أن التعليم لا ينعكس إيجاباً على حياتهم ومعيشتهم، وذلك يقودنا إلى القول أن هذه الفئة من المهمشين أصبحوا يائسين من إمكانية إحداث تغيير اجتماعي يغير من أوضاعهم ومكانتهم الاجتماعية.

من هنا يمكن القول أن المجتمع يساهم في صنع نوع من العزلة الاجتماعية والشعور بالغربة لهذه الجماعات المهمشة من خلال النظرة الدونية لها وتحاشيها (الشرجي، 1999، ص7)، وهذا بدوره يولد

نظرة الخوف لديهم تجاه الآخرين فهم ينظرون للآخرين نظرة شك وريبة ويهمشون أنفسهم تفادياً لتهميشهم من قبل الآخرين؛ ونظرياً يمكن القول أنه بالإمكان حدوث تغيرات لهذه الفئة على المستوى التعليمي والثقافي، وإذا تم ذلك ولا شك أنه سيتم في ظل الإصرار من الدولة والمجتمع معاً، إلا أنه وعلى الصعيد الاجتماعي فحدوث تغيرات فيه يشكل حاجز منيع لأن ذلك يعني التداخل الطبقي، والمحك الذي يؤكد ذلك هو نظام الزواج.

3- أسباب تتعلق بالدولة:

أ. فشل سياسات التنمية: يعد التهميش نتاج لظروف مجتمعية نتجت في الغالب عن فشل سياسات التنمية في الدولة، وبما أنها كذلك فإن ذلك يعني قابلية تلك المشكلات للتغير في إطار تغيرات حقيقية وجوهرية يمكن للدولة إحداثها في ظروف مؤسسية مستقرة تكون فيها الأمية المسببة لها قد تلاشت تدريجياً، والهامشية هي إفراز ونتاج للبناء الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع التي تظهر، حيث تبرز في ظل انتشار الفقر والأمية، وتدني مستوى الدخل والمعيشة وتدنى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وتفشي البطالة، وكل تلك تعد من المهام الرئيسية بل والوظائف التي ينبغي على الدولة تحقيقها على قدم المساواة لجميع المواطنين.

ب. التفاوت الاجتماعي واللامساواة: يمكن القول أن المجتمعات التي تتسم بحدة التفاوت الاجتماعي واللامساواة تمثل بيئة خصبة لزيادة التهميش والعزلة الاجتماعية (واصل، 2025، ص150)، وأن اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي واللامساواة، وانعدام الفرص غير المتكافئة للحصول على العمل تؤدي إلى اتساع الهوة بين طبقات المجتمع في الحصول على فرص العمل وكذا الوصول إلى الخدمات الاجتماعية المختلفة مثل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات، وكل تلك الفجوات تمثل أسباباً رئيسية في زيادة التهميش لفئة المهمشين، ورغم أن الدولة حاولت تحقيق المساواة من خلال الدستور لكن يبدو أن هناك من كان بقصد يعمل على إبقاء التمايز وآخرون بقصد أو بدون قصد تجاهلتها باعتبارها مسألة ثانوية.

ج. التفاوت في حقوق الفرد التي تكفلها الدولة: إن كل التفاوتات والأسباب سالفة الذكر أدت إلى اتصاف كثير من سكان التجمعات الهامشية بخصائص ثقافية واجتماعية معينة كالعجز والتواكل واليأس واختلاط الأدوار العائلية، كما ولد التفاوت والفقر لدى أفراد هذه الفئة الشعور بالانتماء إلى إطار اجتماعي واقتصادي وثقافي مغاير للإطار السائد في المجتمع، ويعتبر التفاوت في التعليم، والحصول على الخدمات التعليمية من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى التهميش في حالة حرمان أي قطاع من القطاعات في المجتمع من الحصول على القصد الكافي من التعليم باعتباره حقا

من حقوق الفرد التي تكفلها الدولة، حيث ساد اعتقاد لدى هذه الفئات بأن التعليم لم يعد من الآليات التي ستغير أوضاعهم الاقتصادية.

إن استمرار الأمية بمعدلاتها المرتفعة في أوساط الجماعات الهامشية ترتب عليه آثار سلبية على الأفراد والأسرة والمجتمع، كون الأمية تُحرم الأفراد من ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وفيما يخص التفاوت واللامساواة في مجال الصحة فإن تفشي الأمراض والأوبئة بين أوساط المهمشين نظراً لإقامتهم في أحياء ومناطق تقتصر للخدمات الأساسية والصحية، وغياب أو تدني تلك الخدمات تؤدي في الغالب إلى انتشار العديد من الأوبئة والأمراض، وبالتالي تعكس تلك الأوضاع طبيعة الحرمان لتلك الفئة المهمشة من تلك الخدمات التي تعتبر واجب على الدولة وحكومتها وأجهزتها الخدمية توفيرها لكل فئات المجتمع دون استثناء، وذلك الحرمان يتوافق مع رؤى ونظرة المهمشين الذين يرون أن مشكلاتهم سواء في التعليم أو الصحة أو في أي مجال من المجالات الحياتية ليست ضمن أولويات الحكومة (الشرجي، 1999، ص34).

في السياق نفسه أوردت منظمة الأمم المتحدة أسباب عديدة للتمييز الاجتماعي في العالم من أهمها " غياب الصفة القانونية، وانعدام الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية والاقتصادية، والتمييز الإثني، وعدم توفر الحماية للعمال والمهاجرين، وعدم توفر المأوى والتشرد، والوضع الاجتماعي الهش للنساء، والتمييز بسبب الهوية، وعدم توفر سياسة صحية شاملة وعدم كفاية الخدمات الصحية" (الأمم المتحدة "الإسكو"، 2009م، ص10) وتلك أسباب جلها لا تنطبق على فئة المهمشين في اليمن فالدستور اليمني والقوانين النافذة تمنع التمييز الإثني وتدعو إلى تعزيز مشاركة كل الفئات دون استثناء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، صحيح أن هناك تقصير في توفير المأوى والهوية والوضع الهش الاقتصادي والاجتماعي إلا أن سبب ذلك مشترك بين المهمشين والمجتمع والدولة وقد تم الإشارة إلى ذلك في مواضع متفرقة من الدراسة، والجديد أن الأمم المتحدة لم تتطرق للأسباب الحقيقية للتمييز رغم أن ظاهرة المهمشين في العالم حظيت بدراسات واسعة إلا أن هذه الفئة لم تأخذ حقها من البحث والدراسة الواقعية رغم النفقة الهائلة المخصصة لمثل تلك الدراسات من قبل الأمم المتحدة، ويشير ذلك إلى أن الأمم المتحدة على ما يبدو أنها تنفذ ما يُملَى عليها من الدول التي تجعل من المهمشين والأقليات وغيرها مطية لتحقيق مصالحها في العديد من بلدان العالم ومنها اليمن، ولو أنها كانت جادة في دراساتها للفئات المهمشة لكانت قطعت باع في رفد البلدان المستهدفة بدراسات حقيقية تساعد في الحد من التمييز في بلدانها.

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على التهميش مجتمعيًا

أولاً: آثار واقع المهمشين على المجتمع:

إن التهميش والاستبعاد لأي فئة كانت لا شك أنه يولد اليأس والإحباط لدى الفرد ويشعره بعدم امتلاكه لأي دعم اجتماعي من قبل المحيطين به في المجتمع، وهو ما سيكون له أثر سلبي واسع على الدولة والمجتمع، ويمكن أن تتفاقم الفجوات المجتمعية وتزداد التوترات والصراعات.

وذلك ما تفترضه نظرية (الألم الاجتماعي - لماكدونالد) حيث تقول أن "التهميش والاستبعاد مهما كان شكله ودوافعه فإنه يشعر الفرد بالألم الاجتماعي، لأنها تشعر الفرد بعدم امتلاكه لأي دعم اجتماعي من قبل المحيطين به في المجتمع، وهذا يجعله يشعر بالانزعاج والقلق المولد للألم، وتعتقد النظرية بأن الإحساس بالألم الاجتماعي في مواقع التهميش يؤدي وظيفة معينة تكمن في إرسالها إشارات تحذيرية للفرد ليعدل أي سلوك أو معتقد أو فكر خاطئ لا تقبله الجماعة وقد يؤدي إلى إقصائه" (البحري، 2021، ص267-286)، لذا فإن هذه الظاهرة لها آثار سلبية متشعبة وخطيرة تؤثر استقرار الدولة والمجتمع وتماسكه، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

1- الانحراف وتولد العنف وزيادة الجريمة: لا شك أن التهميش سيؤدي إلى الانحراف وزيادة الجريمة والعنف في أوساط المهمشين مما سيكون له أثر سلبي على المجتمع ككل، ويعني الانحراف الخروج عن القيم والمعايير الاجتماعية المتعارف عليها (عبدالصمد، 2009، ص149). إلا أن هذا الخروج يكون في كثير من الأحيان نتيجة لممارسة التهميش من قبل المجتمع على فئات بعينها، وهو ما يمثل تشجيعاً للعنف داخل المجتمع، كما أن الانحراف يعبر عن المشاعر المحتقنة داخل الفرد المهمش كالحرمان والظلم الذي تم تسليطه عليه من قبل المجتمع وهو لا ذنب له في هذا؛ فتنفجر هذه المشاعر تجاه المجتمع وكل ما يمثلته، وفي الغالب يستجيب البعض للتهميش الاجتماعي بالعنف والجريمة كطريقة للتعبير عن غضبهم وعدم الرضا.

2- زيادة الصراع وغياب قيم التكافل الاجتماعي: عندما يتم تهميش مجموعات معينة أو التمييز ضدها، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر الاجتماعي والصراع داخل المجتمع، وقد يغيب تماسك المجتمعات فكل فرد من أفراد المجتمع سيسعى الى تلبية الحاجات لنفسه ولن يستطيع توفير الاحتياجات الأخرى التي كان بإمكانه توفيرها عن طريق التعاون والتبادل مع الآخرين. وهذا يولد مشاعر بانعدام الرفقة والألفة وتقبل الأغراب كبشر لهم نفس الاحتياجات والحقوق، وظهور التهميش بالشكل الذي هو عليه اليوم يدل على نقص في هذه المشاعر تجاه الآخرين (واصل، 2025، ص148) مما يعني أن قيم التضامن لدى الأفراد تتراجع في الوقت الذي تحل فيه مشاعر البغض والحقد تجاه الآخرين.

3- وضع حدود وفواصل مجتمعية: لقد انتهجت فئة المهمشين في اليمن إلى وضع نهج لترسيخ الفواصل ووضع الحدود وحيز لعدم الانتماء (واصل، 2025، ص159)، ويعود ذلك إلى أن الفرد قد رُفض من طرف المجتمع وأصبح مهمش فهو يقيم حدوداً وفواصلًا تماثل الحدود التي تم وضعها من طرف المجتمع ضده وهذا كإجراء مقابل يحاول من خلاله صنع مجتمع خاص به بعيداً عن المجتمع الأصلي فيحدد تعاملاته وعلاقاته ضمن المجتمع المهمش.

4- الاختلال في انسجام وتكيف الفرد مع بيئته المحيطة: إن حاجات الفرد ودوافعه والبيئة المحيطة به، والتهميش والإقصاء له أثر سلبي بالغ، حيث يؤثر في العلاقات بين الأفراد وبين الفرد وبيئته المحيطة به سلباً؛ فيختل السير الطبيعي لبناء العلاقات والاتصال المتبادل مما يولد حالة من عدم الرضا وعدم التقبل وينعكس ذلك سلوكياً مع الآخرين في ضوء العلاقات المتبادلة (مسعودة، 2015، ص11)، وقد ظهر ذلك جلياً في واقع المهمشين في اليمن.

5- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة: يتسبب واقع التهميش الاجتماعي لذوي البشرة الداكنة في اليمن إلى انعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية والتوظيفية لهذه الفئة على وجه الخصوص، وبالتالي زيادة معدلات الفقر والبطالة بشكل عام، فقد بلغ حسب البحث الذي نشر على موقع مؤسسة رنين أن ما يقارب 86% من الشباب الذكور لهذه الفئة عاطلون عن العمل (بن قفلة ورويشد، 2020، ص8)، فبالفقر يتم حرمان المقصين من امتلاك الوسائل التي تساهم في تحسين مستواهم المعيشي ودخلهم كالتعليم والتوظيف والتدريب المهني وغيرها، وأثبتت الدراسات أن الفقر الذي قد ينظر له على أنه أحد أسباب التهميش هو في حد ذاته نتيجة سلبية من نتائج التهميش، ونفس الأمر بالنسبة للبطالة حيث أن التهميش الاقتصادي على وجه الخصوص يؤكد مشكلة البطالة خاصة للطبقات الدنيا الأقل حظاً، ومع تزايد التهميش تزداد معدلات البطالة والتي ينشأ تزايد في عدد الفئات المهمشة في المجتمع التي تعتمد على الدولة وعلى برامج الرعاية والضمان الاجتماعي للحصول على المنح والمساعدات. لذا فإن اتساع الفقر والبطالة يلعب دوراً جوهرياً في تدمير التماسك الاجتماعي بين صفوف المهمشين.

6- تولد المشاعر السلبية: إن الواقع الاجتماعي الذي يعانيه المهمش في اليمن قد ولد المشاعر السلبية كالقلق واليأس والاكتئاب. إضافة إلى الانغماس في الذات نتيجة للرفض التي تعرض له الفرد من طرف المجتمع مما يجعل الفرد في تساؤل مستمر عن هذا التهميش وعن الظلم الذي تعرض له وغيرها من التساؤلات التي تتعب الفرد وتضعفه وتدخله في حالات صعبة من عدم التكيف.

7- الابتعاد أو الانعزال عن المحيط: عند انحسار العلاقة الطبيعية عند الفرد مع المجتمع الذي يعيش فيه نظراً لأنه لا يستطيع هضم قوانين وعادات وتقاليده المجتمع وسخطه على نظامه العام. وعندما لا يعطي المجتمع مجالاً للفرد بالتفاعل معه والانسجام مع مؤسساته البنوية نظراً لتناقض ميوله واتجاهاته

ومصالحه وأهدافه وقيمه مع تلك التي يتمسك ويؤمن بها (الفتلاوي، 2009، ص388) وحينما يشعر الفرد بالاغتراب والعزلة عن المجتمع فإن الفرد يتخذ من العزلة والغربة حياة ونهج، ولا شك أن ذلك سيكون لها آثار سلبية مستقبلية على المجتمع والدولة على حد سواء.

8- إهدار رأس المال الاجتماعي: إن استبعاد مجموعات مجتمعية معينة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ممكن أن يكون لذلك عبئاً كبيراً على الدولة والمجتمع في المستقبل القريب، وسيتم فقدان عدد كبير من رأس المال الاجتماعي خاصة وعدد الفئة المهمشة في تزايد مستمر، لذا يمكن أن يتم استغلال رأس المال المهودر في شتى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة عند تأهيل وتعليم تلك الفئة واندماجها في أوساط المجتمع.

9- التدخلات الخارجية من خلال مجتمع المهمشين: في عالم اليوم الذي يعج بالتناقضات قد يترتب على هذا كله جعل مجتمع المهمشين مكاناً خصباً للتدخلات الأجنبية الطامعة، وتلك القوى تسعى إلى زيادة فصم عرى الحلقات الاجتماعية مع بقية فئات المجتمع سواء في اليمن أو غيرها، ويتم ذلك إما سياسياً من خلال الضغط على الدولة أثناء الفعاليات السياسية والعمليات الانتخابية باعتماد نظام معين - الكوتا مثلاً - يحتوى هذه الفئة ويجعل لها مقاعد في السلطة التشريعية والمحلية، وقد مارست الدول الغربية هذا الضغط على اليمن خلال العمليات الانتخابية السابقة عن طريق المنظمات والمؤسسات الدولية المختصة، أو من خلال التدخل الإنساني الذي جعله الغرب مطية للتدخل في شؤون الدول وانتهاك سيادتها بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات ورفع الظلم عنها، وهي في الأساس بذلك جعلت من الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها أداة للتممر والتدخل في شؤون الدول وانقاص سيادتها حفاظاً على مصالحها، وتنفيذا لمخططاتها.

10- احتمالية التوجه مستقبلاً لتشكيل حزب سياسي (إثني): لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودفاعاً عن هويتها الثقافية فهناك احتمالية للإقدام على تشكيل حزب سياسي وذلك في حالة استمرارية التهميش الاجتماعي، واستمرارية الضغوط والتدخلات الخارجية المباشرة أو غير المباشرة في شؤون هذه الفئة، رغم أن الدستور اليمني وقانون التنظيمات والأحزاب السياسية رقم (66) لسنة 1991م يحظر قيام أحزاب سياسية على أسس عرقية أو مناطقية أو قبلية أو فئوية أو مهنية تميز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون داخل الجمهورية اليمنية.

بناءً على ما تم سرده من آثار ناتجة عن التهميش يمكن القول أن المهمشون يعانون من تدهور في مستوى الحياة وزيادة في معدلات الفقر والجريمة، وقد تنعكس آثار التهميش كذلك على الصحة النفسية والعقلية للأفراد، مما يزيد من معدلات الاكتئاب والقلق والعزلة الاجتماعية، كما يؤدي التهميش إلى اختلال قيم العدالة المجتمعية (اللامساواة) وإلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة

ومن ثم يؤدي الى تراجع الاقتصاد المحلي، وتعثر التنمية المجتمعية بشكل عام، ويعود ذلك إلى عدم الاستغلال الكامل للمواهب والقدرات البشرية المتاحة، وبالتالي يتعرض المجتمع بأسره إلى تهيمش.

ثانياً: المعالجات للحد من التهيمش:

تتوفر العديد من الحلول التي ينبغي أن تحد من التهيمش لهذه الفئة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، إلا أننا لا نستطيع حصرها نظراً لتشعبها وصعوبة تحديدها بالشكل المطلوب، لكن يمكن ذكر أبرز النقاط الرئيسية التي ستساعد على محاولة رأب الصدع المجتمعي، وستسرع من وتيرة الاندماج، وستخفف من وطأة المعاناة على الفئة المهمشة، ويقع معالجة معظم ذلك على عاتق الدولة، فهي الجهة الوحيدة القادرة على تسريع وتيرة إنهاء ذلك أو تخفيفه، ومن ثم المجتمع والمهمشين أنفسهم، ومن أهم تلك الحلول، ما يلي:

1- إلزام المهمشين بإلحاق أبنائهم بالتعليم: وهذا المجال يحتاج له مجتمع المهمشين بشدة فبمعالجة هذا المجال سيكون هناك تغير في ثقافة وسلوكيات هذه الفئة على مراحل تدريجية، لان التعليم أقرب الطرق للاندماج، ولتغير نظرة المجتمع للمتعلم وتقبله إلى حد كبير، وهذا الاهتمام يتطلب توعية في أوساطهم بأهمية التعليم، وإنشاء مدارس في أماكن تجمعاتهم، وتسهيل الصعوبات التي تواجه الكثير من الأسر منهم في تعليم أبنائهم، والحرص من الكوادر التعليمية التي يدرس فيها الطلبة ذوي البشارة الداكنة على مكافحة التمر لأنه أهم الأسباب التي تؤدي إلى نفورهم من التعليم، ولضمان إلحاق أبناء هذه الفئة في التعليم يجب الأخذ في الاعتبار بعض المحفزات كإعفاثهم من رسوم التعليم، ومنح الطلاب حوافز مادية كمستلزمات التعليم وسلل غذائية لكي يتم ضمان التزام أولياء الأمور في إلحاق أبنائهم في التعليم. ولا شك أن اصلاح الأوضاع التعليمية إذا تم بدون إحداث تغيير حقيقي للظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة سيكون عملاً قاصراً وغير مستدام ومصيره الفشل (الشرجي، 1999، ص39).

2- القيام بحملة وطنية لقطع وثائق الهوية الشخصية: يهدف هذا الإجراء إلى تأسيس وتأطير هذه الفئات قانونياً لضرورتها في الدمج الاجتماعي وما ستنبئ عليه من تصرفات قانونية، وتشمل وثائق الهوية (شهادة ميلاد، وبطائق شخصية، وعقود زواج)، ولكي تلتزم هذه الفئة الاستمرار في استخراج وثائق الهوية، يجب الاقرار بإعفاء هذه الفئة من رسوم وثائق الهوية، ويستحسن القيام بحملة تعداد سكاني خاصة بالمهمشين حتى تكون البرامج المتعلقة بهذه الفئة مبنية على أرقام حقيقية.

3- المعالجات الاقتصادية: لا شك أن احتياجات فئة المهمشين في هذا الجانب كالسكن والمأوى، إلى جانب الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي ووقود الطبخ) وغيرها، تمثل أولويات لهذه الفئة، وسيكون للمعالجات في هذا الجانب دور عميق في تغيير سلوكياتهم الثقافية والمعيشية والاجتماعية،

وهو ما سوف يسهل إلى جانب الحلول الأخرى على هذه الفئة الاندماج والتفاعل داخل إطار المجتمع اليمني ككل، حيث يمكن أن تقوم الدولة بتوفير مقرات سكنية في إطار الحواضر السكنية في المدن على أن يكون ذلك على شكل فردي (أسري) وليس جماعي، وأن يتضمن ذلك جوانب قانونية تمنع بيع أو شراء أي مسكن خصص لهذه الفئة لأي سبب كان، وتوفير فرص عمل مناسبة لهم، وتسهيل عمل المؤسسات الإغاثية وتشجيعها للعمل في أوساطهم، وإدراج المهمشين ضمن المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، وتسهيل التحاق الشباب منهم بالتدريب المهني ومن ثم ضخهم في سوق العمل، وتمكينهم من إطلاق مشاريعهم الخاصة بهم بدعم وتمويل جزئي من الحكومة والمؤسسات المهتمة بهذا الشأن. لأن استمرار التهميش لهذه الفئة اقتصادياً يعني زيادة معدلات البطالة والاستمرار في تزايد عدد الفئات المهمشة في أوساط هذه الفئة (بن شمس، 2019، ص68) مما يشكل عائقاً للانندماج المجتمعي وتكون عبئاً على الدولة وعلى برامج الرعاية والضمان الاجتماعي.

4- إشراك المهمشين في العملية السياسية: بدلاً من استغلال أصواتهم أثناء الفعاليات السياسية والدورات الانتخابية من المفترض إشراك هذه الفئة في العمليات السياسية سواء في انتخابات السلطة المحلية أو البرلمانية، أو أي فعالية سياسية، خاصة بعد تأطيرهم قانونياً وقطع وئاثق هويتهم، لكي يتم بعد ذلك بثهم في مفاصل الدولة، ودفع الأكفاء منهم نحو الترشح في السلطة المحلية، ولو عبر نظام الكوتا، ويجب وضع آلية تجعل في منظورها وضعهم الاجتماعي، بحيث مثلاً يكون لهم مقاعد مخصصة في البرلمان كأقلية، لأن المجتمع بهذا الوضع لن يختار منهم، وسيقف النافذون القبليون وغيرهم كجدار عازل أمام ترشيح مثل هؤلاء في الدوائر الانتخابية.

5- محاربة الأفكار العنصرية: يجب محاربة هذه الآفة التي يعاني منها الكثير من المجتمعات ففي اليمن يحب تفعيل القوانين والتشريعات أو إيجاد تشريعات تجرم العنصرية وتحد من التمر أين كان نوعه، وردم كل ما يثير هذا الأمر (المحفلي، 2021، ص8)، ويجب وضع برامج وخطط للقيام بالأنشطة الثقافية المتنوعة التي تدعو لتقبل الآخر ونبيذ العادات والتقاليد الاجتماعية السيئة التي تدعو للعنصرية، والتفرقة المجتمعية.

بناءً على المقترحات والحلول سالفة الذكر وهي جزء من حلول أخرى واسعة ومن أجل انجاحها يقع على عاتق الدولة الإقدام على إجراء حصر شامل لأفراد هذه الفئة من المجتمع، والعمل على بلورة تصور واضح عنها سواء من ناحية العدد أو الديمغرافية، وذلك من أجل تنفيذ الحلول والمقترحات بشكل إيجابي، وأن تعمل الحكومة والمؤسسات المجتمعية والمنظمات الدولية المهتمة أو العاملة في هذا الجانب بكل شفافية سواء في رصد الموازنات، أو وضع برامج التدخلات، لكي تحقق النجاح المثمر خاصة وأن

هناك نظرة سلبية لدى الفئات المهمشة والمجتمع في مواضيع برامج معالجة التهميش والاندماج السابقة التي لم تحقق أي فاعلية أو مخرجات حقيقية ملموسة.

وأن تقوم الحكومة والمهتمين بهذه الفئة بإشراك المجتمع بمعالجة قضية إدماج هذه الفئة مجتمعياً لأنها مسألة صعب أن تتفرد الحكومة في حلها في إطار السلطة لوحدها بل يجب إشراك المجتمع لأنه شريك إن لم يكن السبب الرئيسي في زرع وتعميق ذلك التهميش.

ثالثاً: مستقبل فئة المهمشين:

من خلال ما سبق يتبين لنا مكانة المهمشين الاجتماعية وأنهم يحتلون أدنى مراتب السلم الاجتماعي في المجتمع اليمني، أي أنهم جماعة تفتقر لكل مظاهر القوة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولا شك أن استمرار هذا التهميش لهذه الفئة سيكون له أثر سلبي على مستقبل المهمشين أنفسهم والمجتمع والدولة وسيعاني المجتمع ككل من مخاطر وإشكاليات عديدة على كافة الأصعدة إن لم يكن في المستقبل القريب فلا ريب سيكون على مراحل وخطوات مستقبلية في المدى المتوسط أو البعيد خاصة في ظل الأوضاع القائمة غير المستقرة محلياً وإقليمياً ودولياً.

إن مستقبل المهمشين في حالة استمرار التهميش الاجتماعي وعدم الاندماج سيكون له أثر واضح في التكامل بين أجزاء المجتمع، وقد يزيد من معاناة المهمشين، وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية، واستمرار العزلة الاجتماعية الذي هم فيها، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية واستمرار تفشي الفقر الذي له أثارة على المجتمع كونه يزعزع بنيان العائلة والمجتمع والدولة، ويؤدي إلى اضطرابات خطيرة ويسهم في بروز حركات التطرف التي تؤدي إلى انهيار سلطة القانون، ما يولد بيئة تعد منبعاً للحركات المتطرفة ومصدراً للفساد وتسهم في انتشار الجهل، وعلى الرغم من التنوع والتباين بين الفقراء، إلا أنهم جميعاً يعانون من أشكال مختلفة من الإحباط والاكتئاب بسبب التهميش (حسن، 2015، ص213)، ولا شك أن اليأس والاحباط يسمح للفكر المتطرف بالانتشار تحت عناوين سياسية واجتماعية ودينية وثقافية أو اقتصادية مختلفة، ومن الملاحظ أن الأحزاب والحركات المتطرفة أو دعاة الفكر العنصري ينشطون بسهولة ويسر في المناطق الفقيرة والمهملة، خاصة إذا توافق ذلك مع ما تسعى إليه القوى الغربية المتربصة باليمن، فهي تصب كل سياساتها نحو توسيع الهوة في أوساط المجتمع، وتجعل من الأقليات وتهميشها أداة أو وسيلة لتحقيق سياستها ومخططاتها في أي بلد كان بذريعة الحقوق والمساواة وغيرها من المصطلحات التي هي بعيدة عنها كل البعد، وما حدث في غزة من إبادة جماعية من قبل الكيان الصهيوني وصمّت الغرب خير دليل على نفاق وزيف تلك القوى وشعاراتها المزدوجة.

إن استمرار المجتمع في تهميش هذه الفئة من المتوقع مستقبلاً أن يولد ذلك أفراداً متطرفين فكرياً وقولاً وسلوكاً، وهي سلوكيات بدأت بالتسلل في أوساط هذه الفئة لا سيما العنف والقول والسلوك؛

فالتطرف يعني الغلو والتشدد والبعد عن الوسطية والتسامح " (بن شمسة، 2019، ص9)، لذا لزاماً على الدولة والمجتمع أن يحتوى هذه الفئة ويسعى لتعديل تلك الأفكار أو الأقوال والسلوكيات المنتشرة في أوساطهم، وأن يسلك سلوكاً تسامحياً مع هذه الفئة، وأن لا يستبعدهم على أساس لون بشرتهم أو انتمائهم العرقي، وأن يسعى إلى ترسيخ المساواة مع هذه الفئة لأن التضامن والتلاحم بين أفراد المجتمع يعتمد بصورة كبيرة على المساواة بين مختلف فئات المجتمع بالوصول إلى الخدمات العامة التي توفرها الدولة لمواطنيها وتكافؤ الفرص للتعليم والعمل لتحقيق التضامن المجتمعي وتلك إرادة وطنية تهدف بصدق إلى إزالة كافة المعوقات والعوامل التي تؤدي إلى التمييز بين المواطنين، فكلما كانت هناك عدالة في تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع كلما كان هناك تضامن بين أفراد، ويؤدي التضامن إلى قطع الخط على المتربصين والمتأمرين على الوطن من الداخل أو الخارج.

إن خروج المهمشين من الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم يرتبط بشكل وثيق بهم أنفسهم فهم جزء أساسي من التهميش واستمرارهم في انتهاج الثقافات والسلوكيات القائمة والمنبوذة مجتمعياً ستقودهم إلى مستقبل معتم، فليس من المعقول أن تنتظر الآخرين أن يدفعوك نحو تغيير سلوكياتك وثقافتك ونهجك البعيد كل البعد عن سلوكيات وثقافة المجتمع بشكل عام، فلا بد أن يكونوا فعالين ومقتنعين نحو تغيير تلك السلوكيات والثقافات، والتعاون مع الدولة والمجتمع في تجاوز ذلك، ومن المؤكد أن الدولة والمجتمع ستواجه صعوبات كثيرة في دمج تلك الفئة نظراً لفشل تجارب سابقة قامت بها الدولة تم الإشارة لها سابقاً، إلا أن الماضي قدما في تحقيق ذلك واجب وطني ومجتمعي، وذلك من أجل ضمان أمن واستقرار اليمن مستقبلاً وقطع استغلال أي قوى خارجية لهذه الفئة لتقويض الأمن والاستقرار لا سيما والكيان الصهيوني المحتل في الوقت الراهن ومن ورائه أمريكا واللوبي الصهيوني يتربصون بالمنطقة العربية ويسعون إلى تفتيتها تحقيقاً لخارطة إسرائيل الكبرى على حساب البلدان العربية، والموقف اليمني الرافض لتلك الخطوات والتحديات سواء من خلال استخدام اليمن القوة الصاروخية على الكيان الصهيوني أو الخروج المليونى دعماً وإسناداً للقضية الفلسطينية وللتدديد بما يتم من إبادة للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، حيث تسعى إسرائيل وأمريكا إلى إيجاد أي ثغرة في اليمن وغيرها من البلدان العربية لتقويض الأمن والاستقرار، من أجل صرف النظر عما يتم من مصادرة أراضي ومستوطنات وتهجير للفلسطينيين وإبادة جماعية في غزة والضفة لقطع الطريق على إنشاء دولة فلسطينية مستقبلية، وتفيداً لمخططاتهم في الشرق الأوسط بشكل عام.

النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لفئة المهمشين (ذوي البشرة الداكنة) واقع مرير فقد أثبتت الدراسة أن واقعهم السياسي يكاد لا يذكر وأن أصواتهم تُستغل أثناء العمليات السياسية كناخبين فقط، وأن واقعهم الاقتصادي واقع مُعدم ومرير ومزري فقد خيم عليهم الفقر الذي يعيشونه منذ فترة طويلة وزاد من ضعفهم وتفشي الأوبئة والأمراض في أوساطهم، خاصة بعد الصراع والحرب القائمة في اليمن، وعلى الصعيد الاجتماعي نلاحظ أن مجتمع المهمشين أنفسهم منعزلين بذاتهم عن المجتمع ككل فهم لا يشاركون المجتمع في أي أعمال اجتماعية باستثناء بعض الأعمال المحدودة التي لا تشكل نسبة يمكن ذكرها، وأنماط معيشتهم مختلفة كلياً عن أنماط المجتمع، وكذلك تمايز سلوكياتهم وثقافتهم عن سلوكيات وثقافات المجتمع اليمني ككل.

- أوضحت الدراسة أن الأسباب التي أدت إلى ظهور واستمرار التهميش لهذه الشريحة هي خليط من الأسباب تتوزع على فئات ثلاث، المهمشون أنفسهم وهي أسباب كثيرة أهمها الانغلاق على أنفسهم وممارسة طقوس وسلوكيات خاصة بهم لا يقبلها المجتمع، وأسباب تتعلق بالمجتمع ككل أهمها الرفض المجتمعي للممارسات والسلوكيات التي تنتهجها فئة المهمشين، وأسباب أخرى تتحملها الدولة وهي عديدة نتجت في الغالب عن اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي واللامساواة سواء في التعليم أو الصحة أو الوظائف... الخ، كلها نتاج عن فشل سياسات التنمية في الدولة، لذا يجب على الدولة الاهتمام بالعوامل المسببة في تهميش هذه الفئة من أجل حماية المجتمعات والأفراد وبناء مجتمعات أقوى وأكثر تلاحماً.

- توصلت الدراسة للعديد من الحلول والمقترحات من أهمها ضرورة أن تقوم الدولة باستخدام سلطتها من خلال إحداث تغيير ثقافي وسلوكي عام في المجتمع من خلال غرس ثقافة القبول بالآخر، والزام الفئات المهمشة بتغيير ثقافتها السلبية بما يتوافق مع ثقافة المجتمع ككل.

- بينت الدراسة أن بقاء الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفئة المهمشين كما هو عليه له تأثيرات سلبية على الدولة والمجتمع بشكل عام وعلى استقرار نظمها الاجتماعية وحياة الفرد بشكل خاص، حيث والتهميش من المشاركات السياسية والحرمان من الموارد الاقتصادية، وعدم العدالة واللامساواة في توزيع فرص العيش على جميع افراد المجتمع سيكون لها تأثير كبير مستقبلاً.

-توصلت الدراسة إلى أن مستقبل المهمشين واندماجهم في المجتمع الكبير له ارتباطات بالمهمشين أنفسهم في المقام الأول، ومن ثم بالمجتمع والدولة، فبقاء هذه الفئة على ما هي عليه سيكون لها تأثير على استقرار اليمن وستكون مطية لتدخلات خارجية مستقبلية.

المراجع

- 1- البحري، غنية حسن، 2021، *الاقصاء الاجتماعي*، مجلة شؤون اجتماعية، نشر جمعية الاجتماعيين، المجلد 38، العدد 149.
- 2- الشرجبي، قائد نعمان، 1985، *الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني*، دار الحداثة للطباعة والنشر.
- 3- الشرجبي عادل مجاهد، 1999، *الأوضاع التعليمية للأطفال الفئات المهمشة*، مقدم لمنظمة اليونيسيف.
- 4- الوراق، عائشة، 2019، *التمهيش التاريخي والممنهج لفئة المهمشين*، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
- 5- الوراق، عائشة، *الناشطة في أوساط مجتمعات المهمشين ومناهضة التمييز في اليمن*، مبادرة الإصلاح العربي، 18 أبريل 2024، تم الوصول 2025/7/31م، على الرابط:
<https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%A7%D9>
- 6- الفتلاوي، علي شاكر عبد الأئمة 2009، *العزلة الاجتماعية لدى المهجرين العراقيين*، مجلة كلية الآداب، جامعة القادسية، العدد 71.
- 7- المحفلي، محمد، وحמיד، إيمان، 2019، *الأقليات في اليمن الواقع والتحديات*، مركز إنصاف للدفاع عن الحريات والأقليات، ط 1.
- 8- المحفلي، محمد، 2021، *العنصرية ضد السود في اليمن: المظاهر وسبل المواجهة*، مركز مبادرة الإصلاح العربي.
- 9- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2021 / 11 / 29، *أرقام التخطيط لعام 2021*.
<https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/2020,pdfsummaries/GA2021-Yemen-eng.pdf>
- 10- المقري، علي، 2011م، *طعم أسود رائحة سوداء*، دار الساقى.
- 11- الأمم المتحدة، 2006، *التقرير السادس عشر*، لجنة القضاء على التمييز العنصري.
- 12- الأمم المتحدة، 2009، *متابعة قضايا ذات أولوية في مجال التنمية الاجتماعية في منطقة الإسكوا*، لبنان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو).
- 13- النهاري، أشرف محمد، 2017، *التباين الجيني وتعدد الأشكال الوراثية لمجاميع الدم وعامل ريزوس بين المهمشين وأفراد القبائل في العاصمة صنعاء*، مجلة العلوم الطبيعية، جامعة الخليل، المجلد السابع، تاريخ المشاهدة 2025/6/24م، على الرابط:
<https://www.hebron.edu/docs/journal/A-Natural%20Sciences/v7/v7-1-14.pdf>

- 14- بلقاسم سلاطنية، أسماء بن تركي، (مارس 2012) تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي الفقر والبطالة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية 24.
- 15- بن شمس، أمال، 2019، اللامساواة الاجتماعية والفقر، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 20.
- 16- بن قفلة، إبراهيم، رويشد، ورائدة، 2020، واقع المهمشين في حضرموت، وآليات ادماجهم في المجتمع، مؤسسة بنين.
- 17- بوتشيش، القادري ابراهيم 2014، المهمشون في تاريخ الغرب الاسلامي: إشكاليات نظرية وتطبيقية في التاريخ المنظور إلية من أسفل، دار رؤية للنشر والتوزيع.
- 18- ت. أرنود و أ. فاسبير، 1978/9/15، الأخدام في اليمن وأصولهم وعاداتهم، ترجمة: عبده علي عثمان، مجلة دراسات يمنية، العدد الأول، مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- 19- التمكين الاجتماعي للمهمشين 2021/1/12، اليونسيف، تاريخ المشاهدة، 31 / 7 / 2025م، على الرابط:
<https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA>
- 20- كلفة التهميش المناطقي، 2020/11/2، كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ المشاهدة، 18 / 6 / 2025م، على الرابط:
<https://carnegieendowment.org/research/2020/11/marginalization-cost-regional>
- 21- الصراري، لطف، 2019/10/3 المهمشون في اليمن.. اغتراب في أدنى الهامش، تاريخ المشاهدة، 20 / 4 / 2025م، على الرابط:
<https://assafirarabi.com/ar/27321/2019/10/03/%D8%A7%D9>
- 22- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017 / 3 / 21، تاريخ المشاهدة، 20 / 4 / 2025م، على الرابط:
<https://www.arabstates.undp.org>
- 23- تقرير وكالة سبأ، 2020/7/11، أحفاد بلال.. واقع المظلومية وإمكانات الدمج الاجتماعي، سبأ، تاريخ المشاهدة 2025/6/16م على الرابط:
<https://www.saba.ye/ar/news3102363.htm>
- 24- حسن، دينا سمير عبد الكاظم، 2015، استراتيجيات الحد من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد 1، العدد 2.
- 25- ديلوريس وولترز، 1987، تصورات اللامساواة الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه، جامعة نيويورك.

- 26- رزق محمود، 2020/10/8، *العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية ومعالجة المهمشين*، إنصاف للحقوق والتنمية، تاريخ المشاهدة، 2025/4/2م، على الرابط:
<https://insaf-ye.org/ar/archives/2277>
- 27- سالم، هانم خالد محمد، 2018، *خريطة تعليمية مقترحة لتحقيق العدالة التربوية لبعض الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية*، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد خاص، السنة الثالثة والثلاثون.
- 28- السماعي، عبد الواحد، 2021/3/18، *المهمشون انعدام في الخدمات وغياب للمنظمات*، تاريخ المشاهدة، 2025/8/12م:
<https://altanweeri.net/8734/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%85%D9%>
- 29- عبد الصمد، محمد، 2009، *ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها رؤية إسلامية*، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ المجلد الرابع.
- 30- علوان، أمية تيسير أحمد، و السوالقة، رولا عوده، *اختبار كفاءة نظرية الأنومي لدى ميرتون في تفسير السلوك الانتحاري*، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 51، العدد 2.
- 31- عائب، حبيب وبوش، راي (محرران)، 2012، *التهميش والمهمشين في مصر والشرق الأوسط*، دار العين للنشر، ط 1.
- 32- عوض، محسن، 2012، *قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي*، المعهد العربي لحقوق الانسان، تاريخ الوصول 2025/5/17، على الرابط:
<http://www.pdfactory.com>
- 33- كولبورن، مارتا، 2021، *إيصال أصوات المهمشين*، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
- 34- مارشال، جوردن، 2000، *موسوعة علم الاجتماع*، ترجمة: أحمد عبد الله زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة والإصدار 1، المجلد 4.
- 35- مسعودة، بداوي، 2016، *تأثير العنف الأسري على التوافق النفسي والاجتماعي للأبناء المراهقين*، مشروع كنابري، مخبر علوم اللغة والاتصال، جامعة الجزائر.
- 36- مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور عادل الشرجبي، 2025/8/10.
- 37- منظمة اليونيسيف، 2020، *تقرير تقييم مواطن الضعف والاحتياجات في محافظة عدن*، النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي.
- 38- منظمة اليونيسيف وصندوق الرعاية الاجتماعية، 2014، *مسح لخرائط المهمشين في تعز*، بالتعاون مع منظمة التفاعل من أجل التنمية.

- 39- واصل، عصام، 2025، *العنف ضد الأخدام في الرواية اليمنية*، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، المجلد 7، العدد 1.
- 40- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2023، *تقرير عن المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن*، العدد 78.
- 41- وزارة التخطيط والتنمية، 2003 - 2005، *استراتيجية التخفيف من الفقر*، تقرير الإطار رقم 5-16.
- 42- وثيقة مؤتمر الحوار الوطني، 2015، *مسودة دستور اليمني*، المادة 62.

ثانياً: المراجع الانجليزية:

- 1- Tom Finn, "In revolt, Yemeni "untouchables" hope for path out of misery," March 7, 2012, Reuters.
<https://www.reuters.com/9article/uk-yemen-akhdam/in-revolt-yemeni-untouchables-hope-for-path-out-of-misery idUSLNE82602Q20120307>
- 2- Unicef, (2015), UNICEF Yemen Situation Report, Key focus: Muhammasheen mapping update, January 2012.
- 3- Equal, (2018), From Night to Darker Night, Equal Rights Trust, the Equal Rights Trust Country Report Series: 9, London.
- 4- Gallie, D. (2002) Social precarity and Social Integration. European Commission, Directorate General, Eurobarometer 56.1 Brussels.
- 5- Robert F. Worth, "Languishing at the Bottom of Yemen's Ladder," New York Times, February 27, 2008,
<https://www.nytimes.com/2008/02/27/world/middleeast/27yemen.html?partner=rssnyt&emc=rss&module=ArrowsNav&contentCollection=MiddleEast&action=keypress®ion=FixedLeft&pgtype=article>. Accessed June 4, 2019.
- 6- UN, (2010), Reports submitted by States parties under article 9 of the Convention Seventeenth and eighteenth periodic reports of States parties due in 2009, 14 June 2010.
- 7- Humanitarian Needs Overview – Yemen," UN OCHA, December 2018
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/2019.resources/2019Yemen_HNO_FINAL.pdf. Accessed June 4, 2025.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
الترقيم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيم الدولي الورقي : ISSN : 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2024	2023	2022	2021	2020	العام
0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	0.0366	معامل أرسيف
1.55	1.25	1.73	1.60	1.60	معامل التأثير العربي